ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة السبعون بعد المائة

170 EX/10 Rev.
١٧٠م ت/١٠ معدلة
باريس، ٢٠٠٤/٨/٢٧
الأصل: انجليزي

البند **٣,٦,١** من جدول الأعمال المؤقت

القدس وتطبيق القرار ٣٢م/٣٩ والقرار ١٦٩م ت/٣,٧,١

الملخص

يقدم المدير العام هذه الوثيقة تطبيقاً للقرار ٣٢م/٣٩ والقرار ١٦٩م ت/٣,٧,١. وهي تتضمن عرضاً مفصلاً للإجراءات التي اتخذها المدير العام منذ الدورة التاسعة والستين بعد المائة للمجلس التنفيذي من أجل الإسهام في صون التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة، كما تتضمن في الملحق خلاصة للنتائج الرئيسية التي أسفرت عنها بعثة اليونسكو إلى القدس (٢٨ فبراير/شباط – ٥ مارس/آذار ٢٠٠٤).

القرار المقترح: الفقرة ١٣.

الخلفية

١ – طلب المؤتمر العام في قراره ٣٢م/٣٩ (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣)، في جملة أمور، تنظيم بعثة تقنية إلى القدس لتقييم حالة صون المدينة القديمة وأسوارها، وإنشاء لجنة خبراء مؤلفة على نحو منصف يعهد إليها بأن تقترح، استناداً إلى أسس علمية وتقنية، الخطوط التوجيهية لخطة عمل لصون مدينة القدس القديمة، كما طلب الإسراع في إنشاء مركز للتدريب في مجال الآثار في جامعة القدس. ودعا المؤتمر العام المدير العام إلى تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأنشطة إلى الدورة السبعين بعد المائة للمجلس التنفيذي، وهو التقرير الوارد في هذه الوثيقة.

ألف – إنشاء مركز للتدريب في مجال الآثار في جامعة القدس

٢ – نُظم في القدس في يومي ٣ و٤ مارس/آذار ٢٠٠٤، اجتماعان بشأن إنشاء مركز للتدريب في مجال الآثار في جامعة القدس بناء على اقتراح قدمه المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها (إيكروم) وأعدته اليونسكو.

٣ – وحضر الاجتماع الأول السيد فرانسيسكو باندارين، مدير مركز التراث العالمي، والسيد نيكولاس ستانلي – برايس، المدير العام للمركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها (إيكروم)، والأستاذ سري نسيبه، رئيس جامعة القدس، والأستاذ مروان أبو خلف والسيد أسامة حمدان، من معهد الآثار الإسلامية، والدكتورة خلود خياط دجاني، مساعدة الرئيس، والسيد كلاوس شتارك، المدير بالإنابة لإدارة التعاون الدولي، وكلهم من جامعة القدس. وحضر الاجتماع الثاني مدير مركز التراث العالمي، والمدير العام لإيكروم، والأستاذ مروان أبو خلف من جامعة القدس، والأستاذ مايكل تورنر، من أكاديمية بزالل. والتقى أعضاء البعثة أيضاً بالأستاذ آرنون زوكرمان، رئيس أكاديمية بزالل للفنون والتصميم.

٤ – وقد أنشأت جامعة القدس برنامجين لدراسات الماجستير، أحدهما في علم الآثار، والثاني، الذي بدأ عام ٢٠٠٢، في الصون المعماري. وحضر أكثر من ١٠٠ طالب البرنامج الدراسي الخاص بعلم الآثار. وتعتزم جامعة القدس إنشاء برنامجي ماجستير آخرين لمدة سنتين في عام ٢٠٠٦ في مجال إدارة الموارد الثقافية. وتُناقش حالياً إمكانية التعاون في هذا الصدد مع جامعة اليرموك في الأردن وجامعة كوتبوس (ألمانيا) وجامعة لوند (السويد).

٥ – وفي هذا الإطار، أبدت جامعة القدس اهتمامها باستقبال محاضرين ومعلمين دوليين وتلقّي مساعدات مالية لإيفاد الطلبة لفترات تمرين في الخارج وتجهيز الجامعة بالمرافق الملائمة. وأبدى إيكروم استعداده لتوفير فرص للتدريب العملي، وإتاحة استخدام مختبره المختص بالصون ومواده التعليمية، بالإضافة إلى المساعدة في وضع المنهج الدراسي لبرنامج الماجستير. ووهبت جامعة نابولي وإيكروم الجامعة ما يربو على ٧٠٠ كتاب، تتعلق بشؤون الصون بوجه خاص.

باء – إنشاء مركز لترميم مخطوطات المسجد الأقصى

٦ – عملاً بالفقرة ٢ من القرار ٣٢م/٣٩ فيما يتعلق بإنشاء مركز لترميم مخطوطات المسجد الأقصى في المدرسة الأشرفية، أوفدت اليونسكو بعثة إلى القدس، من ٢٢ إلى ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٠٤، برئاسة الأستاذ أندريا بابي، المدير السابق لمعهد الفنون والترميم "Instituto per l'Arte e il Restauro" والمدير الجديد لمعهد

"لورنسو دي ميديتشي" (Lorenzo dei Medici) بفلورنسا/إيطاليا ، من أجل إعداد تقرير عن التقدم المحرز في أعمال ترميم المبنى، ووضع توصيات بشأن الخطوات المقبلة الواجب اتخاذها، وقائمة مفصلة بالمعدات الواجب شراؤها لمختبر الترميم المنتظر.

٧ – ويعتقد هذا الخبير أن مبنى المدرسة الأشرفية سيكون جاهزاً للاستعمال كمختبرٍ بعد نحو سنة واحدة، إذا ما تقدمت الأعمال بلا صعوبات ولم تعترضها عوائق غير متوقعة. ويقوم حالياً فريق فلسطيني مكوّن من خمسة أخصائيين في ترميم المخطوطات سبق أن أتموا برنامجاً تدريبياً كاملاً في معهد الفنون والترميم (١٩٩٩–٢٠٠٢) بفلورنسا (إيطاليا)، بتنظيف المخطوطات من الغبار ووضعها في صناديق تمهيداً لترميمها. واقترح الأستاذ بابي تحسين القدرات المهنية لأخصائيي الترميم الخمسة المذكورين، عن طريق: (١) إقامة مختبر مؤقت "للطوارئ" داخل مكتبة المسجد الأقصى؛ (٢) ووضع قائمة حصر لجميع مخطوطات القرآن الموجودة في المتحف الإسلامي؛ (٣) وإنشاء مختبر للترميم ومركز للتدريب مجهزين تجهيزاً كاملاً لفائدة الأجيال المقبلة، ويكفلان تجديد المعارف بانتظام في مجال تقنيات الترميم الحديثة من خلال تنظيم برامج للتدريب العملي.

٨ – ووافقت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس على تقرير الأستاذ بابي، وقدم مدير مكتبة المسجد الأقصى إلى اليونسكو طلباً لتمويل مختبر الترميم المؤقت في إطار أموال ودائع "اليونسكو/مؤسسة التعاون" من أجل "ترميم وإصلاح المدرسة الأشرفية واستخدامها لإيواء مركز المسجد الأقصى لترميم المخطوطات الإسلامية". كما أن اليونسكو ستساعد دائرة الأوقاف الإسلامية في تنظيم دورات تدريبية منتظمة لأخصائيي الترميم الخمسة في مختبرات متخصصة في الخارج، وحالما تصبح المدرسة الأشرفية جاهزة لإيواء المختبر الدائم، ستقدم اليونسكو المساعدة لتمويل وشراء المعدات اللازمة.

جيم – تقرير عن حالة صون مدينة القدس القديمة وأسوارها (بعثة نفذت في الفترة من ٢٨ فبراير/شباط إلى ٥ مارس/آذار ٢٠٠٤)

٩ – طبقاً لقرار المؤتمر العام ٣٢م/٣٩، نظمت اليونسكو بعثة تقنية في الفترة من ٢٨ فبراير/شباط إلى ٥ مارس/آذار ٢٠٠٤، مكونة من: السيد فرانشيسكو باندارين، مدير مركز التراث العالمي، والأستاذ مايكل بيتزيت، رئيس المجلس الدولي للآثار والمواقع (إيكوموس – ICOMOS) ، والدكتور نيكولاس ستانلي – برايس، المدير العام للمركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها (إيكروم – ICCROM)، والسيد مختيلد روسلر، رئيس وحدة أوروبا بمركز التراث العالمي، وجيوفاني بوكّاردي، رئيس وحدة الدول العربية بمركز التراث العالمي. وساعد البعثة خبيران، عينتهما اسرائيل والسلطة الفلسطينية على التوالي، للقيام بدور التنسيق التقني، هما الأستاذ مايكل تورنر والدكتور يوسف النتشة.

١٠– وبفضل التعاون الكامل الذي قدمته جميع المؤسسات المعنية، تمكنت البعثة من تحقيق الأهداف المحددة في قرار المؤتمر العام ٣٢م/٣٩. ويتضمن ملحق هذه الوثيقة عرضاً عاماً للنتائج التي توصلت إليها.

دال – إنشاء لجنة خبراء

١١– عملاً بالقرار ٣٢م/٣٩، اتخذ المدير العام عدداً من الخطوات في سبيل إنشاء لجنة خبراء يُعهد إليها بأن تقترح، استناداً إلى أسس علمية وتقنية، الخطوط التوجيهية لوضع خطة عمل لصون مدينة القدس القديمة.

١٢– ووقت كتابة هذا التقرير ، كان العمل جار في إعداد قائمة أولية بأسماء الخبراء في هذه اللجنة وتحديد اختصاصاتها. وتتضمن قائمة الخبراء ممثلين من المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة التي تعمل مع اليونسكو في مجال حماية التراث الثقافي، كما تتضمن خبراء مستقلين يتم اختيارهم على أساس كفاءتهم المشهود بها وخبرتهم في مجالات ذات صلة بنطاق عمل اللجنة. كما ستبدأ عما قريب مشاورات مع جميع الأطراف المعنية بهدف عقد الاجتماع الأول للجنة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤.

القرار المقترح

١٣– على ضوء ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي ،

١ – **إذ يذكّر** بالقرار ٣٢م/٣٩ الصادر عن المؤتمر العام وبقراره ١٦٩م ت/٣,٧,١،

٢ – **وقد درس** الوثيقة ١٧٠م ت/١٠،

٣ – **يعرب** عن تقديره للمساهمات الهامة التي قدمتها جميع الدول الأعضاء المعنية والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية في أنشطة اليونسكو لصالح صون التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة ويناشدها مواصلة تقديم المساعدة لليونسكو ضمن هذا الإطار؛

٤ – **ويشكر** المدير العام على الجهود الدؤوبة التي يبذلها لتنفيذ مبادرته من أجل صون التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة، التزاماً بقرار المؤتمر العام ٣٢م/٣٩؛

٥ – **ويدعو** المدير العام إلى أن يقدم إليه في دورته الحادية والسبعين بعد المائة تقريراً مرحلياً عن الأنشطة التي تُنفذ في إطار مبادرته.

ملحق

تقرير عن البعثة التي أجرتها اليونسكو في القدس
(٢٨ فبراير/شباط – ٥ مارس/آذار ٢٠٠٤)

ملاحظات هامة

يتناول هذا التقرير التقني على وجه الحصر حالة صون التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة وأسوارها. وقد نفذت البعثة تطبيقا للقرار ٣٢م / ٣٩، الذي يرد نصه في نهاية هذا التقرير"[١].

وفيما يخص المواقع والآثار والمباني المذكورة في التقرير، فإنها يُشار إليها، حيثما وجدت، بأسمائها الشائعة التي سبق استعمالها في تقارير اليونسكو السابقة عن القدس.

١ – تشكيل بعثة اليونسكو والمؤسسات التي تمت مقابلتها

ضمت عضوية البعثة الأشخاص الآتي بيانهم: فرانسيسكو باندارن، مدير مركز التراث العالمي، ومايكل بيتزيت، رئيس المجلس الدولي للآثار والمواقع (إيكوموس – ICOMOS)، ونيكولاس ستانلي – برايس، المدير العام للمركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها (إيكروم – ICCROM) وميتشيلد روسلر وجيوفاني بوكاردي، رئيسا شعبتي أوروبا والدول العربية التابعتين لمركز اليونسكو للتراث العالمي. كما ساعد البعثة خبيران عينتهما إسرائيل والسلطات الفلسطينية على التوالي كموظفين لأداء دور التنسيق التقني، وهما الأستاذ مايكل تيرنر والدكتور يوسف النتشة.

ولقيت البعثة ترحيبا حارا من جميع الأطراف المعنية، وتمكنت من إجراء مقابلات مع المؤسسات والهيئات التقنية التالية في مدينة القدس القديمة، وذلك بالتنسيق مع المنسّقَيْن التقنيَّيْن:

- دائرة الآثار الإسرائيلية
- بلدية القدس
- دائرة الأوقاف الإسلامية
- مؤسسة التعاون
- بطريركية الروم الأرثوذكس
- بطريركية الأرمن
- بطريركية اللاتين
- هيئة الوصاية الفرنسيسكانية في الأراضي المقدسة
- جامعة القدس
- أكاديمية بزالل

(١) اعتمد المؤتمر العام القرار ٣٢م/٣٩ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣.

٢ – نطاق عمل البعثة والمسائل المنهجية

يشدد النهج المعترف به دولياً لصون المدن التاريخية على أهمية الربط بين استراتيجية الصون والتوازن الاجتماعي والاقتصادي. ولا يمكن صون "مدينة تاريخية" بصفتها هذه إذا ما اضطربت بنيتها الاجتماعية التقليدية. وما لم يتم صون البيئة الاجتماعية، فإن الأبنية الأثرية المختلفة لن تلبث أن تتحول إلى عناصر منعزلة داخل بيئة متدهورة وغريبة، وهو ما حدث للأسف في حالات عديدة.

لذا، فإن قضايا صون مدينة القدس القديمة ستجري معالجتها وفقا لنفس النهج الذي اعتمدته الهيئات المهنية في تحليل البيئات التاريخية الحضرية، كما حددته المواثيق الدولية القائمة[٢].

٣ – حالة المدينة القديمة

بلغ إجمالي عدد سكان المدينة القديمة في عام ٢٠٠١ زهاء ٥٠٠ ٣٣ نسمة، مما يعادل تقريباً ٥٪ من العدد الإجمالي للسكان. وفي عام ٢٠٠٠ قُدّر عدد السكان الفلسطينيين (من مسلمين ومسيحيين) في المدينة القديمة بـ٧٠٠ ٢٩ (٨٨,٥٪) بينما قُدّر عدد السكان اليهود بـ ٨٠٠ ٣ نسمة (١١,٥٪). وتشغل المدينة القديمة مساحة ٩٠٠ دونم (كيلومتر مربع واحد تقريبا) [٣].

وتتعرض هذه المساحة الصغيرة نسبيا اليوم إلى ضغوط استثنائية، تعود أسبابها إلى ازدياد عدد السكان، والتغيرات في أساليب استعمال الأراضي والمساحات المشيدة، علاوة على المسائل الأمنية التي تؤثر على تنقل الناس والبضائع، وتقطع الروابط التقليدية مع المجتمعات التي تعيش في المناطق المحيطة بالمدينة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن أحد العوامل الهامة المؤثرة في صون المدينة القديمة هو دورها المتميز جداً كواحد من أهم مراكز الحج الديني في العالم. فهذه الأهمية الممنوحة للاستعمال الديني يترتب عليها، في بعض الأحيان، اتجاه أعمال صيانة المباني الأثرية وترميمها وإعادة بنائها إلى التركيز أساساً على وظائفها الدينية، دون إعارة اهتمام كاف لمنزلتها كتراث ثقافي.

٤ – المسائل الرئيسية المتعلقة بصون التراث الثقافي للمدينة القديمة وأسوارها

٤,١ الإطار المؤسسي والتخطيطي

تتولى السلطات الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ الإدارة الفعلية لمدينة القدس القديمة. لذا، فإن أية إنشاءات جديدة أو مشروعات للصون تخضع مبدئيا للولاية الإدارية للبلدية.

ومن الناحية النظرية، فإن إجراء أية أعمال في المدينة القديمة يقتضي الحصول على إذن من مجلس خاص هو مجلس الصون والترميم. ولكن، بالرغم من أن دائرة الآثار الإسرائيلية تشترط الحصول على إذن للقيام بأية أشغال معمارية داخل المدينة القديمة، فقد لاحظت البعثة أن معظم أنشطة البناء الجارية في

---

(٢) انظر بصفة خاصة "الميثاق الدولي لصون المدن التاريخية والمناطق الحضرية"(واشنطن ١٩٨٧)، المكمل لـ"الميثاق الدولي لصون الآثار والمواقع وترميمها" (ميثاق البندقية، ١٩٦٤).

(٣) الدونم = ١٠٠٠ متر مربع.

الوقت الراهن داخل المدينة القديمة، ولا سيما التدخلات الصغيرة، تتم في الواقع دون أي إذن وفي معظم الأحيان خارج نطاق مراقبة البلدية أو دائرة الآثار الإسرائيلية.

وإلى جانب إدارة الآثار وإدارة التخطيط التابعة للبلدية، والتي تتولى تنسيق عملية التخطيط الشامل ومراقبتها، يضطلع عدد من الهيئات الإسرائيلية الأخرى بدور هام في المدينة القديمة. وهذه الهيئات هي "شركة تنمية الحي اليهودي" التابعة للدولة و"شركة تنمية القدس الشرقية"، اللتان تشتمل أهدافهما على تنفيذ مشروعات تتعلق بالبنى الأساسية والتجميل في كل المناطق التابعة لاختصاصهما. كما أن الوزارة الاسرائيلية للشؤون الدينية تقوم هي الأخرى بدور هام في المدينة القديمة، وهي مسؤولة عن إدارة شؤون بعض المواقع المقدسة، بما فيها النفق المحاذي للسور الغربي.

وتتولى بلدية القدس في الوقت الراهن إعداد خطة رئيسية سيكرس أحد عناصرها للمدينة القديمة بهدف صونها في المقام الأول. وهذه الخطة هي الأخيرة في سلسلة من الخطط التي توالت منذ عهد الانتداب البريطاني، منها خطة ماك لين (١٩١٨)، وآشبي (١٩٢٢)، وكيندال (١٩٤٤)، وخطة عام ١٩٧٦ المعمول بها حالياً. وتتوقع البلدية أن تدخل الخطة الرئيسية الجديدة حيز التطبيق في غضون ١٢ إلى ١٨ شهرا من تاريخ كتابة هذا التقرير (يونيو/حزيران ٢٠٠٤)، وذلك بعد استكمال المناقشات العامة وسائر الإجراءات الأخرى. وستأخذ خطة المدينة القديمة في الحسبان المحيط التاريخي للقدس القديمة، أي أنها ستمتد إلى الشمال والجنوب من القسم المسَور الحالي الذي بناه سليمان القانوني في منتصف القرن السادس عشر. وستشتمل الخطة أيضا على قواعد تنظيمية خاصة لمراقبة النمو المعماري داخل الأسوار، سواء من حيث المنظر الخارجي أو القيمة الرمزية.

أما بالنسبة للمؤسسات الفلسطينية المعنية، فإن دائرة الأوقاف الإسلامية هي الطرف الفاعل الرئيسي، وهي المسؤولة عن ترميم وصون الحرم الشريف، وعن حماية جميع ممتلكات الوقف، أي المباني الأثرية الإسلامية وسائر الممتلكات العقارية، بما فيها المنازل والدكاكين وعيون السبيل وما إلى ذلك من الممتلكات الواقعة داخل أسوار المدينة القديمة[٤]. ويبدو أن أملاك الوقف تضم أكثر من ٥٠٠ ١ ممتلك، مما يجعل من دائرة الأوقاف الإسلامية أكبر مالك فرد في المدينة القديمة. وتتولى دائرة الأوقاف الإسلامية تنفيذ أشغال الصيانة والترميم الخاصة بممتلكاتها، ولا سيما المباني الأثرية، وتقوم بذلك عادة دون طلب إذن من البلدية أو من دائرة الآثار الإسرائيلية التي لا تعترف بها رسميا.

وإلى جانب دائرة الأوقاف الإسلامية، تشارك ثلاث منظمات غير حكومية على الأقل في مشروعات إحياء المدينة القديمة. وأهمها مؤسسة التعاون، وهي منظمة فلسطينية يقع مقرها في جنيف وتتمتع بدعم وتمويل هامين من مصادر خاصة وحكومية. وتدير مؤسسة التعاون برنامج إحياء مدينة القدس القديمة (OCJRP). وتضطلع وحدتها التقنية، التي يقع مقرها في أحد البيوت المرممة داخل المدينة القديمة، بمسؤولية تنفيذ عدة مشروعات متوسطة وواسعة النطاق لإعادة التأهيل والتوعية.

(٤) بموجب قرار فك الارتباط الأردني لعام ١٩٨٨، أقرت المملكة الأردنية الهاشمية بدور منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الشرقية، ولكنها احتفظت بالسلطة الإدارية على الأماكن المقدسة في القدس.

وقد أصدرت مؤسسة التعاون مؤخرا دراسة مرجعية عن إحياء المدينة القديمة (القدس، تراث وحياة – مؤسسة التعاون، ٢٠٠٤) (Jerusalem, Heritage and Life - Welfare Association, 2004)، تضمنت تحليلا مسهبا لأوضاع المدينة من زوايا مختلفة. وقد قامت مؤسسة التعاون بإدراج جميع هذه البيانات في نظام للمعلومات الجغرافية (GIS) يشكل قاعدة مرجعية ثمينة لعمليات التقييم التي ستجرى في المستقبل لحالة صون النسيج المعماري للمدينة القديمة. كما تتضمن الدراسة توصيات ومقترحات لوضع خطة لتنمية وصون المدينة القديمة. وعلى الرغم من أن هذه التوصيات قد أعدت انطلاقاً من الافتراض الواقعي بأن المدينة القديمة ستبقى "خاضعة لسيطرة إسرائيل في الأجلين القصير والمتوسط" فيبدو أنها لا تمت بأي صلة إلى استراتيجية وسياسات الخطة التي تعدّها بلدية القدس في الوقت الراهن(٥).

ومن أهم الكيانات المعنية من بين الطوائف المسيحية الفلسطينية بطريركية الروم الأرثوذكس، وهيئة الوصاية في الأراضي المقدسة (الفرنسيسكان)، وبطريركية الأرمن، والكنيسة القبطية. ولبعض الطوائف الأخرى حصص أو ملكيات داخل المدينة القديمة وإن كانت لا تقارن من حيث الحجم أو الأهمية بالطوائف الأربع السابقة. وتتشارك هذه المؤسسات الدينية في ملكية أهم الأماكن المقدسة المسيحية وتستعمل حقوقها فيها وفقا للاتفاق المعروف باتفاق الوضع الراهن الذي يعود تاريخه إلى العهد العثماني (المثبت رسميا بموجب فرمان صدر في عام ١٨٥٢). وبالنظر إلى شدة تعقد أحكام هذا الفرمان الإدارية المتعلقة بالملكية وممارسة الحقوق في الأماكن المقدسة، فإنه لم يساعد دائماً على صون الأماكن المقدسة المسيحية. وبالإضافة إلى المباني الأثرية، يُعتقد أن بطريركية الروم الأرثوذكس تمتلك لوحدها أكثر من ١ ٠٠٠ عقار في المدينة القديمة، بينما يمتلك الفرنسيسكان زهاء ٣٥٠ وحدة سكنية إلى جانب مجمع دير المخلص وممتلكات دينية أخرى. وتمتلك بطريركية الأرمن من ٥٪ إلى ٧٪ من المدينة القديمة، وإن لم تكن هذه النسب مؤكدة. ويطرح ترميم هذا العدد الهائل من المباني تحديا خطيرا أمام الكنائس التي شهد بعضها تراجعا في عدد أفراد الطائفة في السنوات الأخيرة وأصبح يصعب عليها جمع الإيجارات من المستأجرين الفقراء. وقد أكد التقنيون المسؤولون أن الكنائس على علم بأنشطة البناء غير المشروعة التي تنفذ في ممتلكاتها ولكنها غير قادرة فيما يبدو على فرض أي شكل من أشكال الرقابة.

ويمكن القول باختصار إن الوضع السائد قد تسبب في حرمان مدينة القدس القديمة من الإطار المؤسسي والتخطيطي المتماسك الذي من شأنه أن يكفل إدارة وصون تراثها الثقافي على النحو الملائم. ولن يتسنى فيما يبدو إيجاد حل تقني لهذه المشكلة ما دام النزاع قائما بشأن الوضع النهائي للمدينة القديمة.

٤,٢ تأثير البحوث الأثرية على صون التراث الثقافي

إن مما يلفت النظر في مدينة القدس القديمة كونها تشكل مشهدا عمرانيا حيّا يضم تراثا يعود إلى ما يزيد على ألفي عام من تاريخ المدينة. ومن الملفت أيضا كونها تشكل موقعا من أهم المواقع الأثرية في العالم. وقد ظلت آثارها القديمة الرائعة شبه مجهولة إلى أن تم اكتشافها في القرنين التاسع عشر والعشرين، وهي تضم في باطن تربتها شواهد كثيرة تثبت الأهمية الفائقة التي توليها مختلف الأديان لمدينة القدس.

وقد أجريت منذ عام عمليات استكشاف أثري واسعة النطاق في باطن تربة المدينة القديمة. وأدّى ذلك إلى عدة حملات تنقيب نفذت طوال السنوات الخمس والثلاثين المنصرمة مع الالتزام الواجب بنشر

(٥) مقتبس من: مؤسسة التعاون، القدس، تراث وحياة: خطة إحياء المدينة القديمة (القدس، ٢٠٠٤)، ص ١٣٠ (بالانجليزية).

وحفظ النتائج كلما أمكن ذلك. وغالباً ما لم تراع المبادئ الراسخة التي تلزم بإجراء القدر الأدنى الضروري من الحفائر (مبدأ التدخل الأدنى) مع الحرص على ترك مناطق "شواهد" لأغراض الحفائر اللاحقة، إلا في حالات الاستحالة المادية للحفر بسبب المنشآت الفوقية التي تعذر هدمها.

وكان يجدر هنا اتباع سياسة الاقتصار على التنقيب الإنقاذي الأكثر انسجاماً مع مبادئ إدارة التراث الأثري من سياسة الاستغلال الأقصى لجميع فرص التنقيب، والتي تتفق أيضاً مع توصية اليونسكو لعام ١٩٥٦ الخاصة بالحفائر الأثرية في الأراضي المحتلة[٦].

ويشير الأستاذ ر. لومير في تقريره لعام ١٩٨٧ إلى نص هذه التوصية مؤكداً أنه "على الرغم من أن هذا النص ليس له قيمة قانونية فإنه ملزم أدبيا للبلدان التي أيّدته ومن بينها اسرائيل"[٧].

إن الغالبية العظمى من الحفائر التي أجريت خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية – وما أثمرت من تزايد هائل في المعارف – نُفذت بصورة مهنية وبناء على معايير عالية. ولكن الانتقادات وجهت إلى مسألة التنقيب في باطن الأرض باستخدام تقنيات لا تفي بمعايير علم الآثار الواجبة التطبيق عندما يتعلق الأمر بطبقات يمكن أن تكون ذات قيمة أثرية.

فمثلا بدأت في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩، في إطار إصلاح المصلّى المرواني، عملية إعادة فتح اثنين من العقود في الزاوية الجنوبية الشرقية من الحرم الشريف، وانتُقدت هذه العملية لأنها لم تجر تحت إشراف علماء الآثار. ومما يؤسف له أن استخدام المعدات الآلية لإزالة الأتربة في مناطق أثرية حساسة من المدينة القديمة ليس أمرا لا سابقة له، وكذلك انتشال آثار هامة بدون المراقبة المهنية الضرورية. ومن الأمثلة الأخرى التي يمكن ذكرها إنشاء ساحة الحائط الغربي في ١٩٦٧ إذ خفض مستوى الأرض في المنطقة بحوالي ٢,٥ مترا بعد هدم المباني القائمة[٨]؛ والكشف عن بركة جديدة عام ١٩٧٠ شرقي باحة قبة الصخرة؛ والحفريات التي أجرتها الوزارة الإسرائيلية للأوقاف في نفق الحائط الغربي في الفترة ١٩٦٨–١٩٧١.

إن جميع المواقع المكتشفة التي تترك مكشوفة لعرضها على الزوار تحتاج بانتظام إلى تكاليف للصيانة والحراسة. وعندما تكون الميزانيات ضئيلة فإن دورات الصيانة تنزع إلى التباعد زمنياً وبالتالي تتدهور المواقع. وتحتاج المناطق المكشوفة المحاذية للحائطين الغربي والجنوبي للحرم الشريف (والمناطق الأثرية المتاخمة للجهة الخارجية لأسوار المدينة) إلى تكاليف صيانة عالية (مراقبة النبات بانتظام، تقوية المسطحات المعرّضة للهواء، وما إلى ذلك). ولدى زيارة البعثة شوهد تحسن ملحوظ في حالة الصيانة بصورة عامة بالمقارنة بالسنوات الماضية. وتمثل الاستثناء الرئيسي، كما أقر به المسؤولون عن الموقع، في غرف المبنى العام الأموي الملامس للحائط الجنوبي التي تزخر بالنباتات الوارفة مما يتعارض بشدة مع حديقة وسط المبنى التي أبقيت خلواً من النباتات تحت ستار واق حديث. وهذا الانقلاب في المفاهيم (غرف زاخرة بالنبات وحديقة خالية

(٦) في حالة قيام نزاع مسلح، ينبغي أن تمتنع كل دولة عضو تحتل أراضي دولة أخرى عن إجراء أية حفائر أثرية بالأراضي المحتلة. وعند اكتشاف آثار بمحض الصدفة، وخاصة أثناء الأعمال العسكرية، يتعين على سلطة الاحتلال اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لحماية هذه الآثار. كما يتعين عليها عند انتهاء حالة الحرب تسليم الآثار مقرونة بالوثائق الخاصة بها إلى السلطات المختصة بالأراضي التي سبق احتلالها. التوصية الخاصة بالمبادئ الدولية التي ينبغي تطبيقها في مجال الحفائر الأثرية، ٥ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٦،(القسم سادسا، الفقرة ٣٢) في: اليونسكو، الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي (باريس،١٩٨٣)، ص ١١٨.

(٧) لومير، الوثيقة ١٢٧ م ت/١٢(١٩٨٧)، صفحة ٢٢.

(٨) M.Benvenisti, *Jerusalem: The Torn City* (Jerusalem, 1976), p.312.

من النبات) يحدث شيئا من البلبلة لدى الزوار وينبغي أن يعاد التفكير فيه في إطار سياسة التفسير الشامل لمعالم الموقع.

وينبغي الترحيب بالجهود المبذولة حالياً في حديقة دافيدسون الأثرية من أجل تحسين عملية تفسير معالم الموقع. إن مركز دافيدسون للزوار الذي يحاذي الوجهة الداخلية لحائط سليمان ويعبر فوق أطلال قصر من العصر الأموي يقود الزائر إلى الموقع. والواقع أن الزائر الذي يلتحق بمجموعة سياحية سوف يحصل على معلومات أفضل من الزائر الذي يقوم بالزيارة بمفرده، وذلك لغياب الإشارات التوجيهية في الموقع (ومن المزمع فيما يبدو تصحيح هذا الوضع).

إن المناطق المكتشفة في الحائطين الجنوبي والغربي والتي تعود إلى حقب مختلفة وتتسم بطابع مركب شكلت منذ تم كشفها تحديا فيما يتعلق بتفسير معالمها للجمهور.(كذلك من الصعب على غير المتخصص أن يستغني عن مرشد لفهم معالم آثار القلعة على الرغم من وجود نظام إشارات رفيع المستوى). وقد جرى تفكيك الكثير من الأجزاء التي أعيد بناؤها من حوائط الأبنية البيزنطية والأموية (بالأخص) في الثمانينات من منطلق النوايا الحسنة ولكنها كانت غير ملائمة، في إطار تنفيذ سياسات الصون الانتقائي الوارد وصفها أعلاه. وهي سياسات ليست أزهد تكلفة فحسب وإنما هي أيضا أكثر اتفاقا والمبادئ المقبولة لإدارة التراث الأثري. وينبغي تشجيع هذا المنحى.

وعلى الرغم من أن أعداد الزوار كانت قليلة جدا إبان زيارة البعثة فقد كان الاهتمام واضحا بمسألة تنظيم تدفق الزوار. فإلى أي مدى تسوّغ المصالح المرتبطة بمرور الزوار وسلامتهم التدخل في النسيج التاريخي؟ إن هذا السؤال ينطبق على ثلاثة مواقع رئيسية: كنيسة القيامة والمسجد الأقصى والأنفاق الممتدة بحذاء الحائط الغربي. وفي المواقع الثلاثة كان الداعي إلى تلافي تهيئة باب واحد للدخول والخروج هو اعتبارات تتعلق بسلامة المنتفعين. وقد وُجد حل (مع التحفظات المذكورة أعلاه) للمصلّى المرواني يتمثل في فتح منفذ باستخدام المداخل الموجودة ولكن المسدودة حالياً.

أما الحل المعتمد لأنفاق الحائط الغربي لتوفير مخرج للزوار فهو أكثر عرضة للجدال. إذ اقتضى تكسير الطبقة الصخرية على عدة أمتار في موقع أثري حسّاس، وكل جزيء من هذه الطبقة له أهمية تاريخية. ومع الإقرار بالصعوبات السياسية لاستخدام المنافذ القائمة، فإن هذا الحل يظل منافيا لعدد من مبادئ الصون الهامة فيما يتعلق بسلامة الموقع وهيئته الأصلية. وقد أدى فتح الباب الأيوبي السابق غربي باب المغاربة (المسمى أيضاً Dung Gate) إلى إزالة عدة أجزاء من حائط سليمان في هذا المستوى. وإن كانت الحجج المساقة بتوفير منفذ بديل حججاً سليمة، فإن هدم النسيج الأصلي أمر مؤسف (كما كان الحال فيما يتعلق بتوسيع باب المغاربة (المسمى أيضاً Dung Gate) إبان الإدارة الأردنية).

٤,٣ – تدهور حالة المعالم الأثرية

اقتصرت البعثة في دراستها على مجموعة من أهم المعالم الأثرية، ومنها: الحرم الشريف، وكنيسة القيامة، ودير الروم الأرثوذكس، وكاتدرائية مار يعقوب الأرمنية، وكنيسة القديس يوحنا المعمدان السابق (Prodromos)، وقلعة/برج داود، والكاردو الروماني، ومعبد هورفا، والحي اليهودي، والحدائق الأثرية على الجانب الجنوبي من الجدار الغربي، والنفق الذي يمر بمحاذاة الحائط الغربي وكذلك الأبواب

الرئيسية وأجزاء أخرى من سور المدينة. وعلى ضوء مشاهداتها للمعالم الأثرية المذكورة، استطاعت البعثة تحديد عدد من المسائل المتعلقة بصونها.

فإلى جانب قيمتها الثقافية والفنية، تحمل المعالم الأثرية لمدينة القدس دلالة دينية ورمزية فائقة بالنسبة لملايين البشر. وكثيراً ما كانت هذه الدلالة هي الدافع وراء نهج الصون المعتمد. ففي كثير من الحالات، كان اختيار نهج الصون، ولا يزال إلى حد ما، لا يستند إلى دواعي احترام الهيبة الأصيلة للأثر المعني والاهتمام به كتراث ثقافي بقدر ما كان ينبع من الرغبة في تجميله وتزويقه باعتباره مكاناً للعبادة. ويتضح ذلك مثلاً من خلال أعمال الترميم السابقة التي خضعت لها قبة الصخرة وكنسية القيامة. وقد أورد الأستاذ لومير في تقاريره بياناً دقيقاً ومفصلاً عن الأشغال المنفذة في الخمسينات والستينات. ففي تقرير عام ١٩٩٣مثلاً، سجّل لومير أن قبة الصخرة خضعت لعملية ترميم مفجعة ألحقت ضرراً فادحاً بالمبنى، وذكر العديد من مظاهر هذا الضرر[٩]. أما عملية ترميم كنسية القيامة، والتي كانت كذلك محل انتقاد الأستاذ لومير، فقد استمرت إلى وقت غير بعيد.

وترد تعليقات مشابهة في تقريره لعام ١٩٩٠ الذي أشار فيه إلى "الطابع الجاف للغاية" لعملية الترميم التي "لا تسعى إلى الاحتفاظ بالملامح الأصلية للبناء" [١٠]. وفي عام ١٩٩٣، حاول الأستاذ لومير أن يفسر جانباً من التناقضات التي تشوب ترميم كنيسة القيامة مبيناً أن "عدم توافق الآراء داخل الهيئة الرئاسية المؤلفة من ممثلي الطوائف الدينية الثلاث المعنية قد أدى إلى بطء شديد في تنفيذ الأشغال وإلى تباين المبادرات" [١١].

ومنذ صدور آخر تقارير الأستاذ لومير في عام ١٩٩٦، لم يطرأ تغيّر كبير على الأوضاع فيما يخص كنيسة القيامة. فعندما زارت البعثة هذا المعلم الأثرى كانت أعمال ترميم برج الجرس الموجود إلى يسار المدخل الرئيسي قد شارفت على الانتهاء، علماً بأن تنفيذها كان ناجحاً وموثقاً بصورة جيدة.

وبفضل هبة خاصة سخية، جرى داخل المبنى الأثري في منتصف التسعينات، تزيين القبة الكبرى التي تعلو القاعة الدائرية (الطارمة) والتي أعيد بناؤها خلال الفترة ١٨٦٣–١٨٦٨. وقد استُخدمت في ذلك رسوم وزخارف مذهبة مستحدثة تماماً ولا علاقة لها بالبنية الأصلية. وفضلاً عن ذلك، تم تزيين السطح الداخلي للقبة الصغرى التي تعلو كنسية الروم بفسيفساء من الطراز البيزنطي الحديث. وتتعارض مثل هذه الإجراءات مع مبادئ الصون، وتخل بأصالة المكان. وقد بدأ التدهور يصيب الإنشاءات الحديثة المصنوعة من الأسمنت المسلح والمبنية حول وداخل كاثوليكون الروم (الفاصل الأيقوني)، مما قد يحدث أضراراً في الأعمدة القديمة. كما أن إدخال مثل هذه البنى الصلبة في المبنى من شأنه أن يمثل خطراً عليه في حال وقوع هزات أرضية. ولذا ينبغي إزالتها بعد إجراء دراسة أثرية وبنيوية متأنية.

وبعد الاستعاضة عن صفائح الألمنيوم في سقف قبة الصخرة بصفائح من النحاس المذهب في عام ١٩٩٤، توقف تسرب الماء تماماً. وبالتالي، يمكن الآن الشروع في صون المبنى من الداخل. ويُذكّر الأستاذ لومير في تقرير عام ١٩٩٣ بالاستنتاجات التي خلص إليها الفريق المكون من ثلاثة خبراء دوليين إثر القيام ببعثة إلى

(٩) مترجم من الفرنسية (لومير، الوثيقة ١٤٢م ت/١٤ (١٩٩٣)، ص ٥).
(١٠) مترجم من الفرنسية (لومير، الوثيقة ١٣٥م ت/١١ (١٩٩٠)، ص٢٧).
(١١) مترجم من الفرنسية (لومير، الوثيقة ١٤٢م ت/١٤ (١٩٩٣)، ص٥).

القدس شارك هو أيضاً فيها، إذ أفادوا بأن "الأمر يتطلب القيام على وجه السرعة بإجراء عملية ترميم كبيرة تشمل عدة جوانب من بينها إعادة كاملة للأشغال التي نفذت منذ زهاء أربعين سنة"[١٢]. وأوصى الخبراء بالقيام بأعمال ترميم عاجلة لمنع تسرب المياه في السقف والجدران مما يتلف التكسيات الرخامية الداخلية والرسوم والروافد والفسيفساء. وقد أوفدت ثلاث بعثات مستقلة من خبراء اليونسكو وإيكروم (المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها) خلال السنوات الأخيرة لإعداد تقييمات ودراسات مفصلة بشأن صون الفسيفساء والزخارف الجصية والألواح الرخامية والقراميد. إلا أن نقص التمويل يحول للأسف دون تنفيذ هذه الأعمال. أما أعمال الصون وإعادة التأهيل في منطقة الحرم الشريف، ولا سيما في المدرسة الأشرفية والواجهة الخارجية للجدار الجنوبي للحرم الشريف والمتحف الإسلامي، فإنها تنفذ بشكل عام على نحو سليم باستثناء الأشغال الخاصة بالجدار الجنوبي.

ويعد معبد هورفا أيضاً من المعالم الأثرية ذات الأهمية الدينية، وقد شُيّد قرابة عام ١٨٦٠ في الحي اليهودي على الطراز العثماني، لكنه دُمر في الفترة ما بين عامي ١٩٤٧ و١٩٦٧. وبعد ١٩٦٧ أعيدت تهيئة الموقع لتحويله إلى حديقة عامة، وأعيد بناء أحد الأقواس. وتبحث شركة تنمية الحي اليهودي إمكانية إعادة بناء معبد هورفا وفقاً للمخطط الأصلي، وقد أعد اقتراح لهذه الغاية. فإلى جانب إعادة تأهيل المعبد كمكان للعبادة، يعتقد المهندسون المعماريون الإسرائيليون المسؤولون عن المشروع أن إعادة بناء المعبد ستعيد للمدينة القديمة صورتها العمرانية العتيقة. وهنا أيضاً يتعين أن يفي القرار النهائي بضرورة إيجاد التوازن المناسب بين مبادئ الصون الحضري من ناحية، والمتطلبات العصرية لمدينة نابضة بالحياة من ناحية أخرى.

وكما أشرنا سابقاً في الفصل ٤,٢، فإن الأوضاع الراهنة تحول دون وضع نظام مناسب وفعّال لصون آثار المدينة القديمة. وفيما يخص المعالم الأثرية فإن انعدام التنسيق المؤسساتي بين الأطراف المعنية يؤثر في حالة صونها من عدة وجوه.

يتمثل أحد هذه الوجوه في صعوبة التحرك الفعال والسريع لمواجهة ما ينشأ من مشكلات متعلقة بالصون. وخير مثال على ذلك هو كنسية القيامة، حيث ثبت أن تعقيد الاتفاقات المبرمة بين السلطات الدينية المسؤولة بشأن ملكية المباني واستخدامها يؤدي إلى تأخير ملحوظ في عملية اتخاذ القرارات. فالبناء الصغير الموجود في القاعة الدائرية، والذي تم تشييده سنة ١٨٠٩ بعد الحريق المدمر الذي شب عام ١٨٠٨، لا يزال حبيس القفص الحديدي الذي وُضع لدعمه في أعقاب زلزال عام ١٩٢٧، ذلك أن الطوائف لم تتوصل إلى اتفاق لتحديد الجهة المسؤولة عن أعمال الترميم اللازمة؛ ولا يمكن تنفيذ الأشغال إلا في الأماكن الخاصة بطائفة واحدة فقط من الطوائف الثلاث المعنية. ونتيجة لذلك، يوحي المنظر العام لكنيسة القيامة بعدم الاتساق ويبدو المبنى في حالة صون متردية.

كما أن بركة حمام البطرك التاريخية (المسماة أيضاً Pool of Hezekiah)، هي في حالة يرثى لها أيضاً، مما يشكل خطراً على الصحة العامة، وذلك بسبب غياب التنسيق بين الأطراف المعنية. ولم يتغير الوضع منذ عام ١٩٩٠ على الأقل عندما تحدث الأستاذ لومير في تقريره عن حالة الخراب الشديد التي توجد فيها[١٣].

(١٢) مترجم من الفرنسية (لومير، الوثيقة ١٤٢م ت/١٤ (١٩٩٣)، ص٥).
(١٣) لومير، الوثيقة ١٣٥م ت/١١ (١٩٩٠)، ص ٢٥.

وفي عداد الأمثلة الأخرى الدالة على هذه المشكلة، يذكر الانتفاخ الذي طرأ على الجدار الجنوبي للحرم الشريف في عام ٢٠٠٢، والذي أثار جدلاً حاداً نشب بين دائرة الأوقاف الإسلامية والسلطات الإسرائيلية وتناقلته الصحف على نطاق واسع. فنظراً لعدم الاتفاق على تحديد الجهة المسؤولة عن الإصلاحات، أسندت الأشغال، بعد تأخير كبير، إلى طرف ثالث (من الأردن)، ولا يزال العمل جارياً فيها.

كما ثار جدل مماثل مؤخراً (في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣) حول انهيار جزء من الجدار الغربي للمتحف الإسلامي، علماً بأن دائرة الأوقاف الإسلامية أصلحته فوراً وعلى نحو سليم. أما ما وقع ليلة ١٤ فبراير/شباط ٢٠٠٤ من انهيار للواجهة الشمالية للجسر الذي يدعم المدخل المنحدر المسقوف المؤدي إلى مدخل الحرم الشريف، وذلك من جراء التأثير المركب لتهاطل الجليد الكثيف ووقوع هزة أرضية طفيفة، فلم يسبب أي خلاف بين الطرفين (أو على الأقل بين المهنيين الذين التقى بهم أفراد البعثة).

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالعجز عن إتمام أعمال الصون وفقاً لجدول زمني محدد بسبب التغييرات غير المتوقعة في التدابير الإدارية والأمنية. ومن ذلك مثلاً التأخير في إتمام الأعمال الجارية في المدرسة الأشرفية الناجم على ما يبدو عن صعوبة وصول مواد البناء اللازمة والعاملين اللازمين إلى الحرم الشريف، الأمر الذي يعزى إلى التدابير الأمنية المشددة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية. غير أن البعثة أبلغت بأن الوضع قد تحسن في الأسابيع الأخيرة وأنه يمكن استئناف الأعمال. ومن الجدير بالملاحظة أن أعمال الصون تقتضي، بسبب ذات طبيعتها، توخي الدقة في التخطيط والتنفيذ. فلا يمكن مثلاً ترك بنية مفتوحة يجري ترميمها عرضة للعوامل الجوية خلال فصل الشتاء لأن ذلك من شأنه أن يهدد بشكل بالغ الخطورة ثبات البنية. وقد أثار الأستاذ لومير من قبل هذه المسألة في عام ١٩٩١ بخصوص قبة السلسلة. فقد أشار في معرض الحديث عن الأضرار التي قد تتعرض لها البنية نتيجة مرور الزمن وتأثير العوامل الطبيعية، إلى أنه "من المستحسن ألا يشرع في عمليات ترميم على هذا القدر من الأهمية إلا بعد تأمين كافة الوسائل اللازمة لإنجازها خلال مهلة معقولة"[١٤].

ويبدو أيضا أن نقص التنسيق والتشاور قد لعب دوراً في حفر النفق المحاذي للسور الغربي للحرم الشريف بمبادرة من الوزارة الإسرائيلية للشؤون الدينية. فقد ظهرت مشكلات بنيوية في المباني القائمة فوقه، بما فيها بعض المباني الأثرية المملوكية البالغة الأهمية[١٥].

وقد بحثت هذه المسألة بصورة مستفيضة في جميع التقارير التي قدمها الأستاذ لومير في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٩٦. ومنذ بداية الأشغال في عام ١٩٦٨، اشتكت دائرة الأوقاف الإسلامية بشدة، وكذلك سائر الملاك العرب، مما لحق بالمباني الواقعة فوق النفق من أضرار بنيوية معزوة إلى الاضطرابات التي أحدثتها الحفائر في التربة والبنى الداعمة. ووفقاً للمهندسين الإسرائيليين المسؤولين عن التدعيم، فان العديد من الشقوق التي ظهرت في العقد الماضي في كثير من المعالم الأثرية للمدينة القديمة ينبغي أن تعزى بالأحرى إلى تجفيف تربة مدينة القدس الشديدة الرطوبة والمليئة بالحطام والأملاح، نتيجة تجهيز كل أحياء المدينة القديمة، بشبكة فعّالة لتصريف المياه، ولا سيما في موازاة وادي تيروبيون. وقد سبق أن شدد

(١٤) لومير، الوثيقة ٢٦م/١٤ (١٩٩١)، ص ٨.

(١٥) انهار في الثمانينات جزء من السلم الرئيسي للمدرسة المنجكية التي توجد فيها مكاتب دائرة الأوقاف الإسلامية، وهو انهيار يعزى إلى حفر النفق.

الأستاذ لومير في العديد من تقاريره على عدم استقرار تربة مدينة القدس، نتيجة لتراكم الطبقات والأنقاض طوال آلاف السنين. وقد كتب في تقريره لعام ١٩٨٧ ما يلي:

"باطن الأرض شديد التنوع وغير آمن لأنه مكّون بصفة عامة من عدة طبقات من الأنقاض تراكمت على مر أكثر من ألفى عام، ويصل سمكها إلى بضعة أمتار وتمتلئ بحوائط وقنوات قديمة ليست عميقة وخزانات ما زالت تستعمل أو ردمت؛ الخ. وترتكز أساسات المنازل على هذه الأنقاض وهي ليست عميقة بقدر كافٍ في حالات كثيرة. وفي الأحياء المنخفضة من المدينة تتضافر الرطوبة والأملاح على تفتيت ملاط الجدران. وكل هذا يفسر عدم متانة المباني ذات الطراز المحلي. وقد تؤدي الحفائر إلى انهيارها إن أجريت تحت جدرانها"(١٦).

ويبقى السؤال المطروح هو التالي: ألم يكن من الممكن التنبؤ بآثار تجفيف التربة واتخاذ التدابير لتفادي حالة عدم الاستقرار الناجمة عنها؟ ولكن يبدو أن أعمال الدعم المكثفة التي نفذت، وبعضها لم يستكمل إلا في العام الماضي، تكفل الآن استقرار النفق.

وكما هو حال الكثير من المدن التاريخية الموجودة في مختلف أنحاء العالم، فان إحدى المشكلات الرئيسية التي تؤثر على حالة صون المعالم الأثرية في القدس القديمة هي عدم القيام بأعمال الصيانة اللازمة. فحالة العديد من المباني الأثرية سيئة للغاية نتيجة عشرات السنين من الإهمال والاستخدام غير الملائم وهي تتطلب تدخلاً عاجلاً. وأعدت دائرة الأوقاف الإسلامية قائمة بهذه المباني الأثرية تضم أكثر من ٢٠٠ مبنى يتعذر إيرادها هنا جميعاً. والواقع أن عدم الاهتمام لمدة طويلة بإصلاح التلف السطحي وتسرب المياه وأنابيب الصرف المسدودة من شأنه أن يسبب أضراراً بنيوية مستديمة، كما أن استخدام هذه المباني الأثرية كمساكن من قبل فئة محرومة من السكان يزيد من خطورة الوضع. ونتيجة لذلك فإن الافتقار إلى الموارد وبعض الاعتبارات الاجتماعية يحولان دون إجراء أعمال الترميم الضرورية. وفيما يخص المباني الأثرية الإسلامية، أشار الأستاذ لومير في تقريره لعام ١٩٨٧ إلى ما يلي:

"يجب ألا يخفى أنه، فيما عدا المباني الأثرية لقائمة في الحرم، وبعضها يتطلب الترميم أيضا، فان حالة التراث الأثرى الإسلامي في القدس تكاد أن تكون مفجعة. فالمباني الأثرية كلها تقريباً ملك الأوقاف الدينية أو الأسرية، وهذه المنظمات، طبقا لما يقوله المسؤولون، يعوزها المال اللازم لصيانتها وبالأحرى لترميمها"(١٧).

ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من الجهود الكثيرة المبذولة وبعض أعمال الترميم، لم يتغير الوضع تغيراً كبيراً. وتعتبر دار الأيتام (المسماة أيضاً Khaski Sultân Complex) حالة استثنائية. وقد قامت مؤسسة التعاون الفلسطينية بترميم هذا المبنى الضخم خلال السنوات القليلة الماضية. وهذا المشروع الذي ينطوي على عنصر اجتماعي قوي (تحويل المجمّع إلى مشغل للحرف اليدوية ودار للأيتام) مرشح من قبل مؤسسة أغا خان للحصول على جائزتها المرموقة.

(١٦) لومير، الوثيقة ١٢٧م ت/١٢، (١٩٨٧) ص ٩.
(١٧) لومير، الوثيقة ١٢٧م ت/١٢، (١٩٨٧)، ص ٣٢.

ومن بين المباني الأثرية الأخرى التي تحتاج إلى صيانة، زارت البعثة كاتدرائية القديس يعقوب التابعة للطائفة الأرمنية والتي تتطلب إصلاحات عاجلة. وأسباب تدهور حالة المبنى عديدة: تسرب المياه الى قبو المبنى (المكسي كلياً بملاط أسمنتي) بسبب تلف الأسطح؛ وانتشار الرطوبة الشديدة في الجدران في عدة أماكن (سقوط قطع من القرميد القديم القيّم)؛ وظهور شقوق ناجمة عن آخر هزة أرضية (فبراير/شباط ٢٠٠٤)؛ وحدوث أضرار فادحة في المذابح والرسوم والأعمال الفنية الأخرى التي تحتاج إلى ترميم عاجل؛ وانتشار سوس الخشب، الخ. وقد كلف بطريرك الطائفة الأرمنية مهندساً معمارياً بإجراء دراسة أولية عن أعمال الصون مع تقدير تكاليفها (نحو ٥ ملايين من الدولارات الأمريكية)، وهو يسعى إلى الحصول على الدعم اللازم. كما أن حالة صون الكنسية السفلى للقديس يوحنا المعمدان (السابق) الواقعة على طريق الحي المسيحي، تدعو أيضاً للقلق. وتمثل هذه الكنيسة، التي تملكها بطريركية الروم الأرثوذكس، أحد المباني الفريدة المتبقية في القدس من القرن الخامس بعد الميلاد. وحالة المبنى متدهورة للغاية نتيجة الرطوبة والتضعضع البنيوي، ولم تجر فيه حتى الآن أية عملية ترميم.

وتندرج أسوار المدينة بالطبع ضمن المباني الأثرية التي تحتاج إلى صيانة وإصلاح، ولا سيما بعض الأبواب. واستناداً إلى تقرير الأستاذ لومير لعام ١٩٨٧، بدأ تنفيذ أعمال الصيانة على ما يبدو منذ عام ١٩٦٩، وتشمل هذه الأعمال تخطيط المنظر الطبيعي وإبراز الجزء السفلي من السور في المواضع التي كانت مختفية تحت أكوام التراب والأنقاض، وإبراز بقايا الأسوار التي ترجع إلى عصور حشمونية ورومانية وهيرودية وبيزنطية، وتحويل المنطقة المواجهة لباب العمود (المسمى أيضاً Damascus Gate) إلى ساحة عامة[١٨]. ولاحظت البعثة أنه سيتعين قطعاً الاهتمام مرة أخرى بإصلاح الأبواب، ولا سيما باب العمود (المسمى أيضاً Damascus Gate)، وباب الساهرة (المسمى أيضاً Herod's Gate). وأخيراً، ينبغي ألاّ يغيب عن البال التركيز على الأسبلة الستة التي أقيمت في عهد سليمان القانوني والتي هي في حالة سيئة للغاية. ووفقاً لتقرير الأستاذ لومير لعام ١٩٩٠: "يحتاج معظمها لأشغال الصيانة على الرغم من أن دائرة الأوقاف ومرافق البلدية أجرت فيها أعمال تنظيف وتدعيم"[١٩] وهي الآن في حالة يرثى لها.

٤,٤ تغيّر النسيج المعماري ومعالم المدينة

بلغت الكثافة السكانية في المدينة القديمة معدلات مرتفعة للغاية ولا سيما في العقود الأخيرة الماضية. ففي حين كانت الكثافة السكانية في عام ١٩٧٢ في حدود ٢٧ نسمة في الدونم الواحد، ارتفع هذا المعدل بنسبة ٣٧٪ في عام ٢٠٠٠ ليبلغ ٣٧ نسمة في الدونم الواحد. وبلغ هذا المعدل أعلى مستوى له في الحي الإسلامي مع ٥١ نسمة في الدونم الواحد (عام ٢٠٠٠).

وتتسم المباني السكنية في المدينة القديمة عموماً بقدمها النسبي وافتقارها إلى التجهيزات الأساسية. وتبين الدراسات أن نحو ٣٠٪ فقط من المنازل توجد فيها مراحيض خارجية و٢٤٪ منها توجد فيها حمامات خارجية. وكما هو الحال بالنسبة لمعظم المدن التاريخية، شهدت القدس في العقود الماضية تغييرات عديدة أثرت على نسيجها المعماري.

(١٨) لومير، الوثيقة ١٢٧م ت/١٢، (١٩٨٧)، ص ١٢.

(١٩) مترجم من الفرنسية لومير، الوثيقة ١٣٥م ت/١١، (١٩٩٠)، ص ٢٥.

فقد أسفر الاكتظاظ السكاني مصحوباً بعدم وجود نظام فعال للتخطيط والصون داخل المدينة القديمة عن انتشار الأنشطة المعمارية بصورة عشوائية في الحي الإسلامي، على وجه التخصيص لا الحصر، مما أدى إلى تحول مستمر في النسيج الحضري. وتعتبر الإضافات فوق السطوح وزيادة كثافة المباني القائمة، التي غيّرت كلياً في السنوات الأخيرة الماضية المنظر الحضري التقليدي للمدينة القديمة، من الأمثلة الأكثر شيوعاً لأنواع التحول التي شهدتها المدينة. فالمنظر التقليدي من أعلى المباني والأبراج الأثرية المطلة على القبب والسطوح بات مشوهاً من جراء أعداد لا تحصى من البنى الفوقية (إضافات، شرف، أسطح مطلية بالزفت، الخ) التي شيدت باستخدام مواد حديثة لا تراعى فيها الاعتبارات الجمالية: غابات كاملة من هوائيات التلفزيون وصحون الساتل وصفوف من الخزانات. وأصبحت هذه حالة المدينة القديمة بأكملها مما يتناقض تناقضاً حاداً مع حالة المدينة في عام ١٩٨٧ عندما وصف الأستاذ لومير مظهر الإسكان المحلي على النحو التالي: "لقد قاوم هذا الفن المعماري تأثير الزمن، مادياً وجمالياً"... "ويستهدف التنظيم القانوني الساري صون هذا الفن المعماري وتفادي أن تتغلغل في النسيج الحضري مبانٍ – تسمى "حديثة – يمكنها أن تغير طابع المدينة القديمة"[٢٠].

وأشنع من هذه البنى الفوقية، التي تقام عادة بدون ترخيص ولكنها على الأقل يمكن إزالتها بشكل ما، تلك التعديلات المستمرة التي تجرى في داخل العديد من المباني التاريخية التي تتسم أحيانا بأهمية كبيرة، بحثاً باستمرار عن أماكن إضافية للسكن داخل المدينة القديمة. ومن ذلك مثلاً البناء عن طريق ملء الفراغات في الأفنية والممرات المفتوحة، مما يزيد أيضاً من الكثافة العالية جداً للنسيج المعماري ويحول دون التهوية الضرورية. وتضاف أيضا إلى المنازل حمامات ومراحيض ومطابخ جديدة بدون أي إشراف تقني سليم من أجل استيعاب العدد المتزايد من السكان. وخير مثال على هذه الظاهرة هو تشييد منزل كامل بثلاثة أدوار، داخل تربة الست طنشق، يخفيه عن الأنظار حائط من الخرسانة يسد الطريق إلى المبنى الأثري.

إن انعدام الصيانة، بسبب قضايا الملكية والمشاكل الإدارية في الحصول على التراخيص اللازمة ونقص الموارد المالية، هو عامل آخر يؤثر على حالة صون النسيج الحضري في المدينة القديمة. وقد أدى هذا الأمر إلى تدهور سريع للمباني في بعض الأحياء. فوفقاً لاستقصاء تقني أجرته مؤسسة التعاون في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠، هناك ٣٥٨ داراً مهجورة في المدينة القديمة، كما أن واحدا من خمسة بيوت بات يعتبر غير صالح للسكن وفي حاجة إلى ترميم عاجل[٢١]. والوضع في الحي المسلم يدعو إلى القلق بصفة خاصة قياساً بالأحياء المسيحية والأرمنية حيث الوضع عموماً أقل سوءاً، أما الحي اليهودي فعمارته حديثة بالكامل.

ولئن كان من الضروري بذل كافة الجهود لتحسين الظروف الحياتية لسكان المدينة القديمة، إلا أن العمل اللازم لتحسين وتعديل النسيج الحضري فيها على نحو يستجيب لاحتياجات هؤلاء السكان بكثافتهم العالية جداً (والمُتزايدة) يشكل بحد ذاته تحدياً هاماً لصون قيم التراث الثقافي.

---

(٢٠) لومير، الوثيقة ١٢٧م ت/١٢، (١٩٨٧)، ص ١٣.

(٢١) لم يشمل الاستقصاء الذي قامت به مؤسسة التعاون الحي اليهودي.

ومن جملة التعديلات في النسيج الحضري ملء الفراغات بين الأبنية بعمائر جديدة وإجراء تجديدات كاملة لا سيما في الحي اليهودي بعد حرب عام ١٩٦٧. وقد تناول الأستاذ لومير بالتفصيل في تقاريره مجمل تأثير هذه البنايات الحديثة. فقد كتب في عام ١٩٨٧ يقول:

"غالباً ما يصعب التمييز بين المنازل التي جرى ترميمها والمنازل التي أعيد بناؤها لأن الكثير من المنازل "المرممة" يختلط أمرها في الواقع بأمر المنازل التي أعيد بناؤها. ومنذ عام ١٩٧١ تم استرعاء الانتباه إلى عدد من أوجه الخلل العلمية في الأعمال الجارية. ولم يوجد علاج لذلك فيما بعد. فمظهر الحي أقرب إلى المجمع العتيق الجديد منه إلى القديم الأصيل. غير أن الوحدة السائدة في مواد البناء – حجر القدس – والنسب والأحجام والأشكال المعمارية تضفي على المجموع تماسكاً أكيداً. صحيح أن المرء قد يأسف لهدم بيوت وتشييد مبان جديدة محلها بينما كان بالإمكان صونها وترميمها، وقد يأسف ضمن أمور أخرى للتضحية ببعض البيوت المهدمة حقاً وإن كان يمكن ترميمها، من أجل تيسير الحفائر. إلا أنه ينبغي التسليم بأن المظهر العام للحي كما يبدو اليوم للعيان فيه احترام للقيم التقليدية للمدينة القديمة.

وهناك استثناءات مؤسفة جداً للمقاييس التقليدية التي روعيت بدقة في أماكن أخرى لدى إعادة بناء الحي اليهودي. وهذه الاستثناءات متمثلة في المباني الضخمة المشيدة على الواجهة الشرقية لهذا الحي في مواجهة الحرم الشريف والمسجد الأقصى"[٢٢].

ولم يتم في العقد الأخير إنشاء بنايات جديدة في الحي اليهودي . إلا أنه تم إحاطة البعثة علماً باقتراح لبناء منطقة سكنية جديدة في موقع وقوف السيارات الحالي في الطرف الجنوبي من الحي داخل الأسوار، قرب باب النبي داود (المسمى أيضاً Zion Gate). ووفقاً لتقنيي شركة تنمية الحي اليهودي، فإن منطقة وقوف السيارات الحالية تقع فوق أولى الطبقات الأثرية بنحو ستة أمتار وهو عمق كاف لإيواء مرآب سفلي تحت الأبنية السكنية الجديدة دون المساس بالآثار التاريخية. ولم يتضح للبعثة إذا ما كانت هذه الأقوال قد جرى التحقق من صحتها في الحفائر الرسمية. إذ من غير المرجح أن تخلو ستة أمتار من التراكمات الحضرية من مواد ذات قيمة ثقافية. وإذا تم حقاً تنفيذ مثل هذا المشروع فأنه سيثير لا محالة قضايا تتعلق بمشروعية عواقب بناء مثل هذا المجمع السكني الجديد تماماً في مدينة مسورة قديمة مدرجة قي قائمة التراث العالمي. كما أن وجود منطقة كبيرة لوقوف السيارات في المنطقة التاريخية يتعارض مع وضعها كمعْلَم من معالم التراث العالمي كما أنه أمر يدعو إلى القلق.

٤,٥ عوامل المخاطر الطبيعية

بنيت مدينة القدس القديمة على عدد من التلال في بيئة طوبوغراقية مميزة تحيط بها سهول شديدة الانحدار. وقد بنيت المدينة القديمة وأسوارها في جزء منها على طبقة صخرية جيرية وفي جزء آخر على ردم متراكم على مر الزمن. لهذا توجد في المدينة أرضيات مختلفة باختلاف المكان. وتكون طبقة الردم من الأنقاض والنفايات المتراكمة على مدى آلاف السنين مما يشكل اليوم سجلاً بالغ الثراء من طبقات أرضية متتالية ينام في تضاعيفها تاريخ المدينة الذي يمكن استرجاعه عن طريق البحوث الأثرية المنتظمة. وتساعد الطبقة الصخرية على تصريف المياه بينما تحبس طبقة الردم المياه مما قد يؤثر على ثبات المباني وصونها.

---

(٢٢) لومير، الوثيقة ١٢٧م ت/١٢ (١٩٨٧)، ص ١٥.

وتقع المدينة في منطقة معروفة بنشاطها الزلزالي. فعلى سبيل المثال، حصلت زلازل قوية في الأعوام ١٥٦٤ و١٨٤٦ و١٩٢٧ ألحقت ضرراً بالمباني الأثرية (كالمسجد الأقصى). وقد حدثت زلازل كثيرة أقل شدة كان آخرها هزة أرضية معتدلة القوة تتراوح شدتها ما بين ٤,٩ إلى ٥,٣ درجة على سلّم ريشتر أصابت القدس ومنطقة البحر الميت في ١١ فبراير/شباط ٢٠٠٤ وفقاً لمركز أوروبا والبحر المتوسط لعلم الزلازل (EMSC). وبحسب برنامج اليونسكو المعني بالحد من الخسائر الناجمة عن الزلازل في منطقة البحر المتوسط الشرقية (RELEMR)، يمكن توقع حدوث زلازل كبرى في هذه المنطقة في المستقبل. وإن الأشغال التي تتم داخل البنايات وخارجها بلا ضابط تزيد من المخاطر الحقيقية التي قد يتعرض لها السكان أو التراث المعماري بفعل الزلازل.

٤,٦ حركة السير والتنقل والمرور

إن وجود إدارة شاملة لحركة السير مسألة بالغة الأهمية نظراً للظروف الخاصة والنسيج الحضري للمدينة القديمة، بما تختص به من توزيع مميز للشوارع، وما تحفل به من أزقة ضيقة، وممرات صغيرة وأسواق شعبية وكل ذلك في بيئة من التلال. وتشمل حركة السير تحركات المشاة والسيارات الخاصة وحركة المرور التجارية والعربات اليدوية والجرارات (التراكتورات) (انظر الفصل ٤,٧ عن إدارة النفايات). لذلك فإن تقييد حركة المرور ينبغي أن يهدف إلى إيجاد توازن بين مفهوم المدينة القديمة كمدينة حية، وصون تراثها المميز، والحفاظ على مظهرها الخارجي، والاعتبارات البيئية.

وفي السنوات الأخيرة قامت السلطات الإسرائيلية ومؤسسة التعاون بعدد من الاستقصاءات المفصلة في مجال حركة المرور. وقد جرى توثيق بعض الاستقصاءات المتعلقة بملكية السيارات والاستقصاءات الإحصائية وإدراجها في خطة إحياء المدينة القديمة[٢٣].

ونورد فيما يلي أهم الجوانب المتعلقة بحركة السير والمرور التي تؤثر على حالة صون المدينة القديمة[٢٤].

(أ) المداخل

تختلف حالة صون الأبواب من باب لآخر وبعضها بحاجة إلى ترميم، وإن ذُكر في التقارير السابقة التي قدمت إلى المؤتمر العام لليونسكو أن حالة صون الأبواب مقبولة بشكل عام (انظر أيضا الفصل ٣,٤)[٢٥]. ونظراً لضيق هذه الأبواب وشكلها الذي يتخذ أحياناً هيئة حرف اللام (لـ)، يمكن ملاحظة آثار الأضرار التي تسببها العربات ولا سيما في طريق "ها أوفيل" وطريق "يافا" اللذين يتعرضان لحركة سير مكثفة وتقع فيهما بانتظام حوادث سيارات، كما أكد الأستاذ لومير في تقريره لعام ١٩٩٤[٢٦].

(ب) مرور العربات

إن حركة مرور العربات مقيدة في الشوارع الضيقة. فنظراً لضيق الشوارع وطريقة تخطيطها، يكون المرور عادة باتجاه واحد فقط. وتواجه المدينة القديمة صعوبات كبرى فيما يتعلق بحركة السير في ساعات

(٢٣) Welfare association, Jerusalem Heritage and Life. The Old City Revitalization Plan (Jerusalem 2004), pp 120-127.

(٢٤) انظر أيضا الفصل ٤,٩ بشأن إدارة الشؤون السياحية.

(٢٥) لومير، الوثيقة ١٣٥م ت/١١ (١٩٩٠)،الصفحة ١٠.

(٢٦) لومير، الوثيقة ٢٨م/١٩ (١٩٩٤) الصفحة ٧.

وأيام الازدحام (ولا سيما يوم الجمعة)، وانعكاسات ذلك على حركة المشاة. ويشير التحليل الذي أجرته مؤسسة التعاون إلى أن بعض المناطق، وبالأخص الحي اليهودي، تحظى بالأولوية فيما يتعلق بتيسير حركة المرور في حين تهمل مناطق أخرى. ويمكن القول إن حالة صيانة الطرق ورصف الشوارع في المدينة القديمة تدعو إلى الرضا بشكل عام.

(جـ) أماكن وقوف السيارات داخل المدينة القديمة

تشير مؤسسة التعاون إلى وجود ٥ أماكن لوقوف السيارات داخل المدينة القديمة تتراوح قدرتها الاستيعابية ما بين ١٠ و٢٩٠ سيارة. ويمكن اعتبار بعض أماكن وقوف السيارات من المناظر المؤذية للعين مثل مكان وقوف السيارات الموجود في الحي اليهودي بين باب النبي داود (المسمى أيضاً Zion Gate) وباب المغاربة (المسمى أيضاً Dung Gate) بالقرب من الحائط، ومكان وقوف السيارات بالقرب من الحائط الغربي.

وخارج باب الخليل مباشرة (المسمى أيضاً Jaffa Gate)، أنشئ حديثاً موقف للسيارات يستوعب ١ ٢٠٠ سيارة. وفي الخطة الرئيسية الجديدة للبلدية ستخصص أماكن لوقوف السيارات داخل أسوار المدينة طبقاً لمعايير محددة مع إعطاء الأولوية في استعمالها لحالات الطوارئ وللمعوقين، بينما ستحدد أماكن أخرى لوقوف السيارات خارج أسوار المدينة مع إتاحة الانتقال من المدينة وإليها بواسطة ناقلات مكوكية[٢٧]. وقد أحيطت البعثة علماً بإمكانية إنشاء نفق يتيح الوصول إلى مكان وقوف السيارات في الحي اليهودي من تحت سطح الأرض. ويثير هذا المشروع قلقاً كبيراً وينبغي إعادة النظر فيه لتقييم الانعكاسات السلبية التي ينطوي عليها.

(د) وسائل النقل العامة من وإلى المدينة القديمة

أحيطت البعثة علماً بأن أعمال إنشاء شبكة لمرور القطار الحضري الخفيف (Urban Light Rail) ستنجز في نهاية عام ٢٠٠٦. وقد شاهدت البعثة الأشغال التي تنفذ قريبا جداً من سور المدينة القديمة، وتشتمل على حفر نفقين للسير باتجاه واحد مخصصين للسيارات، وإقامة البنية السطحية للقطار الخفيف. وسيتعين إجراء تقييم دقيق لآثار بناء هذه المرافق وللآثار الجانبية المترتبة على حركة السير (كالاهتزازات) بالنسبة لأسوار المدينة القديمة. كما أحيطت البعثة علماً بشواغل الطوائف الدينية في الحي المسيحي فيما يتعلق بإمكانيات الدخول المباشر إلى المدينة القديمة من الباب الجديد بعد إقامة مرافق القطار الخفيف.

وعند إجراء أي تغييرات في شبكة النقل العام الحالية (التي تعتمد على الحافلات أساساً) ينبغي أن تراعى احتياجات السكان المحليين والإمكانيات المتاحة لهم للدخول إلى المدينة القديمة والتنقل فيها. وينبغي إعطاء الأولوية للنقل العام ولحركة المشاة على السيارات الشخصية والعربات الخاصة التي ينبغي الاستمرار في تقليل استخدامها. كما ينبغي مواصلة تقييد حركة السير في المدينة القديمة في إطار نهج شامل للتخطيط المتكامل.

(٢٧) استمدت هذه المعلومات من مطبوع "Towards a Plan for the Revitalization and Management of the Old City of Jerusalem"(Israel Technical Team, PPT, 2004).

٤,٧ – البيئة الحضرية

وقد أحيطت البعثة علماً بأن تحسينات كبرى أدخلت خلال السنوات الماضية على البنية الأساسية الحضرية بما في ذلك الكهرباء والمياه والمجارير فضلاً عن إدارة النفايات.

فالبلدية تؤمن جمع النفايات الصلبة بواسطة جرارات صغيرة وعربات مكيفّة للشوارع والأزقة الضيقة. ولكن لاحظت البعثة أن مشكلة النفايات الصلبة تظل قائمة بسبب قلة الحاويات وصناديق القمامة.

وفي عام ١٩٦٦، أنشئت شركة تنمية القدس الشرقية لتنفيذ خطة طويلة الأجل لتحسين شبكات المرافق والبنى الأساسية. وبعد أن مدت هذه الشركة نشاطها في عام ١٩٦٧ إلى المدينة القديمة قامت بتجديد المرافق القديمة والاستعاضة عنها بشبكات جديدة للمجارير والمياه العذبة والكهرباء.

وشمل المشروع مساحة المدينة القديمة بأكملها تقريباً وساهم إلى حد كبير في تحسين ظروف حياة سكانها. فأصبح بإمكانهم استعمال المياه العذبة (بعد أن كانوا يعتمدون على مياه الأمطار التي تجمع في الصهاريج). وباتت المياه المستعملة ومياه الأمطار تحول في قنوات ثم يتم التخلص منها في شبكتين مستقلتين للمجارير وصرف المياه. وأدت هذه العوامل إلى تحسين الظروف الصحية والحد من انتشار الأمراض. وأبلغت اللجنة بأنه تم إنفاق ١٠٠ مليون دولار تقريباً في غضون ٣٠ سنة لتحقيق هذا التحسن، بما في ذلك توفير الإضاءة في الأماكن العامة، ورصف الشوارع بالحجارة وإزالة الهوائيات ووضع الكبلات لتحسين مظهر المدينة القديمة. وفي عام ١٩٩١، بينما كانت الأشغال في طور التنفيذ، لاحظ الأستاذ لومير ما يلي:

"ومن البديهي أن في ذلك تحسن كبير لنوعية الحياة في المدينة القديمة التي تتميز تجهيزاتها عموماً بشدة القدم ولم تعد تفي بمتطلبات الحياة والصحة في الوقت الحاضر (فبعض المجاري عتيق يرجع إلى العصر الروماني وله من العمر ألفا عام!)"[٢٨].

ومنذ عام ١٩٨٨ تتولى شركتان مختلفتان تزويد المدينة بالكهرباء هما: شركة كهرباء القدس التي تغطي الأحياء المسلمة والمسيحية، والشركة الإسرائيلية التي توفر الكهرباء للحي اليهودي. وعلى الرغم من أن توفير الطاقة الكهربائية جيد بشكل عام فسوف يتعين مستقبلاً استبدال الأسلاك الكهربائية القديمة وتحديث الشبكة لمسايرة تزايد عدد السكان والنمو الاقتصادي.

والى جانب تنفيذ هذه الأشغال تم تجديد رصف الشوارع في المدينة القديمة بكاملها مما حسن مظهر المدينة القديمة. وحجر القدس الأبيض المستخدم لرصف الشوارع مناسب للأزقة الصغيرة ولطوبوغرافيا المدينة ويسهّل حركة المشاة والعربات اليدوية والجرارات. وفي بعض المناطق استخرجت حجارة الرصف القديمة ورفعت إلى مستوى الشارع (كما حدث مثلاً في سوق البازار المسمى أيضاً David Street). وقد تمت الإشارة إلى ذلك في التقارير السابقة المقدمة إلى المؤتمر العام.

(٢٨) مترجم عن الفرنسية (لومير، الوثيقة – ٢٦م/١٤ ضميمة (١٩٩١)، الصفحة ٦).

وتُعْرَف المدينة القديمة بأنها "مدينة الحجارة" لندرة النباتات الطبيعية فيها. وتتركز هذه النباتات في بعض الحدائق الخاصة، بما في ذلك حدائق الأديرة المسيحية، وأشجار الزيتون الموجودة تقليدياً في منطقة الحرم الشريف وفي مناطق أخرى داخل أسوار المدينة وخارجها. ويتبيّن من مقارنة الصور الجوية الملتقطة منذ عام ١٩١٧ وحتى الآن أن هناك زيادة كبيرة في عدد الأشجار الموجودة في الحرم الشريف، وهي ظاهرة مرتبطة بمشروعات التخطيط العمراني.

٤,٨ العوامل المؤثرة في سلامة مظهر المدينة

أحاطت البعثة علماً بعدد من التطورات العشوائية التي تؤدي إلى تشويه المنظر المميز للمدينة القديمة ومنظر أسطحها وسلامة مظهرها العام. وفيما يلي بعض المسائل التي ينبغي إمعان النظر فيها بوجه خاص: هيئة السطوح وشكل المدينة العام وخط الأفق، والعلاقات البصرية بين المشاهد، والمشارف، والمساحات المفتوحة.

وقد تأثر المنظر الحضري الفريد للمدينة تأثراً لا رجعة فيه من جراء إقامة عدد من المباني الشاهقة التي يمكن مشاهدتها من أهم المشارف المطلة على المدينة في جبل الزيتون وجبل سكوبوس؛ واللوائح التنظيمية التي أصدرتها السلطات البريطانية في عام ١٩١٧ لفرض استعمال الحجر حفاظاً على الطابع الفريد للمدينة قد قد نقضت تماماً أحياناً بسبب استخدام تكنولوجيات معمارية جديدة واستعمال الأسمنت المسلح. وينبغي مراعاة المناظير والعلاقات البصرية فيما بين المدينة وسائر المعالم الرئيسية المحيطة بها عند تنفيذ أي عملية في مجال التخطيط الحضري والبناء. فبعض المشاهد المحيطة التي يمكن رؤيتها من المدينة لم تلق الحماية الكافية، ومنها مثلاً جبل الزيتون. فهذه الهضبة باتت متوجة جزئيا بإنشاءات خاصة حديثة مؤذية للنظر.

وثمة عدد من المباني الحديثة المقامة خارج الأسوار وداخلها تنال من سلامة مظهر المدينة. وقد استفاض الأستاذ لومير في عرض هذه المسألة في تقاريره. وعندما وصف لأول مرة مشروع ماميلا صوّره على النحو الآتي:

"يمثل أضخم مشروع في مجال تخطيط المدن يجري تنفيذه بجوار المدينة التاريخية في القدس منذ عام ١٩٦٧، وذلك في موقع يعتبر جزء منه على الأقل، وهو المنطقة الحرام، مثار خلاف وتنازع. وهذا المشروع يدخل تغييرا كلياً على المنطقة المجاورة للمدينة التاريخية من الجهة الغربية، إذ ينطوي على إجراء تخطيط من منظور حضري لهذه المنطقة التي تسودها الفوضى والتي شهدت اضطرابا شديدا طوال القرن الحالي"[٢٩].

وبعد مرور أربع سنوات، قدم الأستاذ لومير في عام ١٩٤٩ تقريراً عرض فيه التغيرات التي طرأت على مشروع ماميلا ووصفها بأنها: "أبشع عملية تشويه لمنظر فريد كان يعد من روائع الفن المعماري للمدينة المقدسة"[٣٠].

(٢٩) مترجم عن الفرنسية (لومير، الوثيقة ١٣٥م ت/١١ (١٩٩٠)، ص ٨).
(٣٠) مترجم عن الفرنسية (لومير، الوثيقة ٢٨م/١٩ (١٩٩٤)، ص ٧).

وتوجد في الخطة الرئيسية الجديدة للبلدية بعض المبادئ الرامية إلى مراعاة هذه الأروقة البصرية. فإذا كانت هذه العلائق البصرية والتاريخية لا تزال قائمة ولم تدمّر بعد، فإنه يتعين تحديد المشاهد الهامة والإقرار بأهميتها وحمايتها مما قد يلحق بها من أضرار أخرى. وينبغي حماية المنظر المتميز لسطوح المدينة القديمة وشكلها العام وخط أفقها من أي تغيّرات سريعة وتحولات كبرى للمحافظة على طابعها التاريخي وسلامة مظهرها.

٤,٩ إدارة شؤون السياحة

إن مدينة القدس القديمة ليست فقط من أهم المقاصد السياحية في العالم ولكنها أولاً وقبل كل شيء مكان مقدس للأديان السماوية الثلاثة التي تملك فيها تراثاً معمارياً رائعاً من المباني الأثرية والمواقع. وتستقبل هذه الأماكن أعداداً هائلة من الحجاج والسياح؛ والسياحة لا تتركز فقط في بعض المواقع الرئيسية وإنما تتخذ مسارات محددة مثل درب الآلام للمسيحيين، والحائط الغربي لليهود، والحرم الشريف للمسلمين.

وتدفق السياح ليس مستمراً طوال أيام السنة ولكن تواجه المدينة القديمة فترات اكتظاظ، كما يحدث في رمضان أو الفصح، تستقبل فيها ملايين الحجاج من الأديان المعنية. ويطرح إيواء هؤلاء تحدياً هائلاً من حيث إدارة شؤون الزوار وصون تراث المدينة القديمة.

وقد زاد عدد الفنادق ودور الضيافة وسائر أشكال الإقامة على مر السنين لتلبية طلب السياح والحجاج مما أدى إلى إنشاء أبنية جديدة وتوسيع المباني القائمة وزيادة عدد الفنادق خارج المدينة وداخلها. ووفقاً لمؤسسة التعاون (٢٠٠٤) يوجد في المدينة القديمة ٦٣٦ فندقاً و٥٤٣ ١ سريراً. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المرافق اضطرت إلى إقفال أبوابها بسبب الخسائر السياحية في ظل الأزمة الاقتصادية والسياسية الراهنة. ووفقاً للخطة الرئيسية الجديدة، يُعْتزم، لأغراض تنمية السياحة، إعادة استخدام الأبنية السكنية لإيواء السياح وتوفير المرافق التجارية والثقافية مما يؤدي إلى تقليص المناطق السكنية في المدينة القديمة.

والملاحظ أن "مرافق خدمة الزوار في عين المكان" موجودة بأعداد محدودة في المدينة (مثل المراحيض وأماكن الراحة العامة ونوافير مياه الشرب والمظلات ومراكز الإسعافات الأولية وأكشاك الاستعلامات)، ولا بد من استعراضها لمعرفة ما إذا كانت كافية لأعداد السياح الوافدين، ولتجنب كل ما يخدش النظر وبوجه خاص في الأماكن المقدسة.

وقد أقيم في السنوات الأخيرة عدد من مواقع الإرشاد السياحي مثل حديقة القدس الأثرية المكرسة للحفائر التي أجريت على مدى ١٣٠ عاماً مضت والتي تقع بمحاذاة الحائط الغربي والجنوبي للحرم الشريف. وهذه الحديقة هي عبارة عن متحف في الهواء الطلق يضم "معرض ومركز دافيدسون لإعادة التعمير" المشيد حديثاً والذي تعرض فيه مجسمات رقمية ونماذج أخرى للمخلفات الأثرية. وبلغ البعثة أن باباً جديداً فتح في الحائط المجاور لباب المغاربة (المسمى أيضاً Dung Gate) لتهيئة مدخل للزوار الذين يقصدون الحديقة الأثرية سيراً على الأقدام. ويوجد مركز إرشاد سياحي آخر في القلعة يقدم عروضاً صوتية ضوئية ويضم نموذجاً مجسماً ضخماً لمدينة القدس بني في القرن التاسع عشر. وفي السنوات الأخيرة فتحت أجزاء الأسوار أيضاً للزوار (وهو ما يسمى "نزهة الأسوار") باستثناء سور الحرم الشريف.

وبالرغم من الجهود المبذولة لتحسين نوعية الزيارات، لا تزال هناك إمكانية لإدخال تحسينات في بعض المجالات، لا سيما فيما يتعلق بطريقة عرض التاريخ المركب للموقع. وبالنظر إلى الظروف السياسية والثقافية، فإن كل مركز إعلامي يقدم معلومات مختلفة عن بعض المواقع المعينة ولا يوجد مركز للزوار أو مركز للإرشاد السياحي يوفر معلومات شاملة عن المدينة القديمة ككل. ويبدو أيضاً أنه لا يوجد تنسيق بين مختلف منظمي الجولات السياحية كما لا توجد دورات تدريبية للتعريف بالمدينة القديمة باعتبارها موقعاً من مواقع التراث العالمي لليونسكو.

وبناء على ما تقدم، تقترح البعثة إجراء تقييم متأن للوضع السياحي في مدينة القدس القديمة عن طريق تحليل الدراسات والتوصيات المتوافرة بشأن الطاقة الاستيعابية للزوار والحجاج، مع تحديد أعداد الزوار الداخلين، وأوقات الدخول، وتنظيم المهرجانات وتهيئة مواقع بديلة[٣١]. وينبغي أن يأخذ هذا التقييم في الحسبان المخاطر المؤكدة والمحتملة الناشئة عن الزيادة المفرطة في عدد الزوار في فترات معينة وأن يفسح المجال لاعتبارات سلامة الزوار. وإن إجراء استقصاء علمي للبنى الأساسية للسياحة والطاقة الاستيعابية للمدينة القديمة وبعض المواقع الرئيسية (مثل كنيسة القيامة) يمكن أن يعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية ويفضي إلى تقديم عرض مناسب للمدينة القديمة يكون على درجة عالية من الجودة. وما لم تتوافر إدارة متينة للموارد الفريدة التي تزخر بها المدينة القديمة وأسوارها، فلا يمكن أن تعود السياحة بالفوائد المرجوة على المجتمعات المحلية وفي مجال صون الموقع.

(٣١) المرجع نفسه، ص ٤٠٤، يقترح دمبر أيضاً إنشاء هيئة تنسيقية للحج وهيئة للبحث والتدريب لرصد الاتجاهات والظواهر.

القرار ٣٢م/٣٩
الذي اعتمده المؤتمر العام في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣

إن المؤتمر العام،

إذ يشير إلى القرار ٣١م/٣١، وإلى أحكام اتفاقيات جنيف الأربع (١٩٤٩)، وإلى اتفاقية وبروتوكول لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح (١٩٥٤)، وإلى الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (١٩٧٢)، وإلى إدراج مدينة القدس القديمة في قائمة التراث العالمي وفي قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، وإلى توصيات وقرارات اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي،

ويؤكد أنه لا يوجد في هذا القرار، الرامي إلى صون التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة، ما يؤثر بأي حال على قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الوضع القانوني للقدس؛

ويحيط علماً بالوثيقة ٣٢م/١٥ المتعلقة بالقدس **ويسترعي الانتباه** إلى الصعوبات التي تواجه في تطبيق القرار ٣١م/٣١،

ويلاحظ أنه:

(أ) على الرغم من الجهود الدؤوبة والحميدة التي بذلها المدير العام لتطبيق قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي بشأن صون القدس، فإن التقدم في هذا الصدد كان ضئيلاً أو معدوماً،

(ب) نظراً للتسليم بوجود أخطار تهدد بعض أجزاء التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة، فإن من الضروري صون المعالم الأثرية والمواقع التاريخية، في بيئة روحية وثقافية وسكانية تشكل، من حيث تنوعها وانسجام تكاملها، الطابع الفريد للقدس بوصفها رمزا لتراث الإنسانية بأجمعها،

(جـ) فيما يخص المهمة التقنية المنوطة بالأستاذ أوليغ غرابار، ذكرت السلطات الإسرائيلية أنها مستعدة للنظر في هذه المبادرة، ولكنها لا تستطيع أن تتخذ أي إجراء بشأنها في الوقت الراهن،

ويذكّر بالقرارات التي اتخذها بهذا الشأن، **ويدعو** المدير العام إلى مواصلة جهوده من أجل تطبيقها،

١ – **يؤكد من جديد** دعمه للمبادرة التي أعلن عنها المدير العام في الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام والمتعلقة بإعداد خطة عمل شاملة لصون التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة؛ وإذ يذكّر في هذا الصدد بالقرار الذي اتخذته لجنة التراث العالمي في دورتها السابعة والعشرين، **يدعو** المدير العام إلى القيام في أقرب وقت ممكن، وبالتعاون مع الأطراف المعنية بتنظيم بعثة إلى القدس ذات مؤهلات عالية وطابع تقني بحت، بشأن حالة صون التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة وأسوارها، **ويطلب** من المدير العام أن ينشئ، في غضون سنة، لجنة خبراء مؤلفة على نحو منصف يُعهد إليها بأن تقترح، استنادا إلى أسس علمية وتقنية، الخطوط التوجيهية لخطة العمل هذه مع اقتراحات بشأن تنفيذها؛ **ويدعو** السلطات الإسرائيلية إلى اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد؛

٢ – **ويدعو** إلى البدء، ضمن إطار زمني يتناسب مع إلحاح الوضع الراهن، بأعمال التدعيم والترميم والإصلاح داخل الحرم الشريف، ولا سيما ما يتعلق منها بالمدرسة الأشرفية ومركز صون المخطوطات التاريخية، وهما مشروعان استكمل إعدادهما وأصبح تمويلهما متوافراً بفضل المساهمة السخية التي قدمتها المملكة العربية السعودية؛

٣ – **ويطلب أيضاً** الإسراع في إنشاء مركز للتدريب في مجال الآثار في جامعة القدس، وهو مركز قامت اليونسكو، بناء على اقتراح من المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها (إيكروم)، بإعداد برنامج وجدول زمني له وبتحديد طرائق تشغيله؛ **ويعرب عن أمله** في أن يؤدي هذا المشروع إلى توثيق عرى التعاون بين المؤسسات المعنية في القدس؛

٤ – **ويجدد** نداءه إلى الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات والهيئات والأفراد من أجل تقديم مساهمات مالية إلى الحساب الخاص لصون التراث الثقافي لمدينة القدس القديمة، ولا سيما للأنشطة الرامية إلى صون جميع المعالم الأثرية الدينية والتاريخية التي تحتاج إلى ترميم، في جميع أجزاء مدينة القدس القديمة، ولأنشطة التدريب وبناء القدرات في مجال ترميم وصون المعالم والمواقع الأثرية والمتاحف والمحفوظات والمخطوطات، معربا عن شكره لإيطاليا على المساهمة التي قدمتها؛

٥ – **ويطلب** من المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية أن تمتثل للقرارات الصادرة عن المؤتمر العام والمجلس التنفيذي لليونسكو فيما يخص القدس؛

٦ – **ويدعو** المدير العام إلى تقديم تقرير عن هذا الموضوع إلى المجلس التنفيذي في دورته السبعين بعد المائة؛

٧ – **ويقرر** إدراج هذا البند في جدول أعمال دورته الثالثة والثلاثين.